مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة 9737

الاثنين، 30 أيلول/سبتمبر 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد جبوغار	(سلوفينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي/السيدة زابولوتسكايا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد كودري
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سويسرا	السيدة شاندا
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد داي بنغ
	غيانا	السيدة بن
	فرنسا	السيدة جارو – دارنو
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيكرسلي
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد إيريا

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 15/00.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين إلى المشاركة في هذه الجلسة وهما: السيد سيفانكا دانابالا، مدير مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في نيويورك، والسيد بار ليلييرت، المدير العام لمكتب المنظمة الدولية للهجرة لدى الأمم المتحدة في نيويورك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد دانابالا.

السيد دانابالا (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تقدير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة لأعضاء مجلس الأمن وغيرهم من المشاركين المدعوين بشأن المسائل الحاسمة المتعلقة بحماية اللاجئين والمهاجرين وحقوق الإنسان لمن يسافرون بحراً على نحو غير نظامي من شمال أفريقيا إلى أوروبا.

وبوصفنا وكالة تعمل في الخطوط الأمامية في المجالات الإنسانية وجوانب الحماية – وعلى الرغم من دعوتنا ومساعدتنا وبذل جهودنا الأخرى مع الدول لتخفيف المعاناة الإنسانية – ما زلنا نشهد مآسي الخسائر في الأرواح التي تزهق في البحر وعلى الطرق البرية دون أن تلوح لها نهاية في الأفق.

منذ جلسة الإحاطة المعقودة العام الماضي (انظر S/PV.9465)، انخفض عدد الأشخاص الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط من شمال أفريقيا بشكل ملحوظ. ومع ذلك، لم يطرأ أي تحسن في الحصول على الحماية للاجئين وطالبي اللجوء على طول الممرات الرئيسية. بدلاً من ذلك، شهدنا زيادة أخرى في التحديات المتعلقة بالوصول إلى أقاليم البلدان واللجوء، وهو ما يتضح من زيادة عمليات الاعتراض والطرد الجماعي واستمرار الاعتقال والاحتجاز التعسفي. وتتفاقم هذه المخاطر بسبب الأخطار المتعددة المرتبطة بالتحركات على طول الطرق البرية في أفريقيا باتجاه البحر الأبيض المتوسط. وقد أشار تقرير مشترك صدر هذا العام من كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومركز الهجرة المختلطة إلى ارتفاع مخاطر الوفيات والعنف الجنساني والاختطاف طلباً للفدية والاتجار بالبشر والسرقة وغيرها من أعمال العنف الجسدي التي يواجهها الأشخاص المتنقلون. وفي تقرير ثانٍ لمفوضية شؤون اللاجئين، سلط التقرير الضوء على الثغرات الرئيسية في الحصول على الحماية والمساعدة الإنسانية على طول الممرات.

وتعمل المفوضية مع الشركاء على تنفيذ نهج قائم على توفير الممرات يهدف إلى تعزيز الوصول إلى الحماية على طول الممرات الرئيسية. ويمثل هذا النهج تحولاً نحو استجابات أكثر إنسانية وفعالية في الوقت نفسه من جانب الدول من أجل تحقيق نتائج أفضل لصالح الأشخاص المتنقلين والمجتمعات والدول المتأثرة وإيجاد بدائل للرحلات الخطرة، بسبل من بينها تعزيز نظم اللجوء، وتحديد هوية اللاجئين وإحالتهم في وقت مبكر، وكذلك المهاجرين، بمن فيهم ذوو الاحتياجات الخاصة. كما يشمل ذلك أيضاً تعزيز الوصول إلى الخدمات، بالإضافة إلى توفير الفرص الاقتصادية وزيادة المسارات الآمنة والمنظمة والنظامية.

ومن المهم تسليط الضوء على أن التحديات لا تبدأ من شمال أفريقيا. ومن المطلوب أن تكون هناك استجابة عابرة للأقاليم ذات نهج كلي شامل، تبدأ بتناول رحلات الهجرة من جذورها. وللأسف، لا أقول لأعضاء المجلس أي جديد عندما أشير إلى تدهور وضع الحماية في بلدان مثل السودان ومالي، وامتد ذلك إلى بلدان في شمال أفريقيا، مثل مصر وليبيا أيضاً، وكذلك موريتانيا. وقد سجلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أكثر من 000 350 لاجئ وطالب لجوء حتى الآن هذا العام، العديد منهم لاجئون سودانيون يلتمسون الحماية في شمال أفريقيا.

وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 000 134 لاجئ ومهاجر قد غادروا عن طريق البحر من شمال وغرب أفريقيا باتجاه أوروبا في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس، مما يعكس انخفاضاً بنسبة

24 في المائة مقارنة بعام 2023. وفي حين انخفض عدد الوافدين إلى إيطاليا، ارتفع عدد الأشخاص الذين تم إنزالهم من القوارب في دول شمال أفريقيا بشكل طفيف، حيث تم إنزال ما يقرب من 000 33 شخص في تونس وأكثر من 000 14 شخص في ليبيا. ووفقاً لمشروع المهاجرين المفقودين الذي تقوم به المنظمة الدولية للهجرة، اعتُبر حوالي 450 1 شخص في عداد الموتى أو المفقودين في البحر الأبيض المتوسط حتى 17 أيلول/سبتمبر. ويمثل هذا العدد انخفاضاً بنسبة 44 في المائة، مقارنةً بـ 609 2 شخص لنفس الفترة في عام 2023.

ولا تزال الطرق البحرية الأخرى قيد الاستخدام، بما في ذلك الطرق التي يستخدمها اللاجئون القادمون من لبنان. ولا تزال هناك حاجة ماسة في البحر الأبيض المتوسط إلى توافر قدرات يمكن التنبؤ بها على البحث والإنقاذ، يليها إمكانية الإنزال من القوارب في مكان آمن.

ويقدر عدد اللاجئين السودانيين الذين وصلوا إلى ليبيا حتى 15 أيلول/سبتمبر بأكثر من 000 97 لاجئ سوداني منذ نيسان/أبريل 2023. وتقدر السلطات أن ما يقرب من 000 65 سوداني قد وصلوا عبر الكفرة وحدها في الجنوب الشرقي، مع وصول ما يتراوح بين 300 إلى 400 وافد جديد يومياً. ويبلغ إجمالي عدد السودانيين المسجلين لدى المفوضية في ليبيا 450 45 شخص، منهم 219 26 سجلتهم المفوضية بعد بدء النزاع. ومع التصعيد الأخير للنزاع في السودان، من المتوقع وصول المزيد من اللاجئين السودانيين إلى ليبيا. وهناك حاجة ماسة إلى دعم إضافي، بما في ذلك للمجتمعات المحلية، في جميع أنحاء البلد، مع استمرار وصول اللاجئين السودانيين وتحركهم نحو المراكز الحضرية في البلد.

وفي الوقت نفسه، لا تزال العديد من التحديات التي أُبلغ عنها العام الماضي قائمة، بما في ذلك عدم اتساق الوصول إلى مراكز الاحتجاز والإمكانية المحدودة للغاية لتأمين الإفراج عن الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية، وعدم إمكانية الوصول إلى نقاط الإنزال التي تسيطر عليها بعض الكيانات المشاركة في عمليات الاعتراض في البحر، والقيود التي تؤثر على تحديد الجنسيات التي تستطيع المفوضية تسجيلها – وهي تشكل تحديات لا تزال تؤثر على ما تستطيع المفوضية توفيره من الحماية. ولا تزال الظروف في مراكز الاحتجاز تثير قلقاً بالغاً، وتواصل المفوضية الإشارة إلى أن ليبيا ليست مكاناً آمناً لأغراض الإنزال إلى البر بعد الإنقاذ في البحر.

وفي تونس، تم تعليق بعض طرائق معالجة الحالات. والعديد من الوافدين إلى البلد هم من الفئات الضعيفة للغاية، بما في ذلك اللاجئون الفارون من النزاعات في السودان والساحل. وتدعو المفوضية إلى اتخاذ تدابير مؤقتة لضمان تحديد الهوية وتقديم المساعدة في الوقت المناسب، مع مواصلة العمل مع السلطات الوطنية لإيجاد سبل لضمان الحصول على الحماية الدولية.

وتلتزم المفوضية بتقديم المساعدة، مع الشركاء والسلطات في جميع الدول على طول الممرات، في مواجهة التحديات المتعلقة بالتحركات المختلطة للاجئين والمهاجرين الذين يصلون إلى الحدود البرية والجوية والبحرية، بما في ذلك بتطوير البنية القانونية اللازمة لضمان وفاء الدول بالتزاماتها القانونية الدولية تجاه حماية اللاجئين.

تتطلب معالجة هذه التحديات تحولاً كبيراً في الطرائق المستخدمة لضمان استجابة ذات نهج كلي أشمل للتدفقات المختلطة، كما هو موضح في النهج القائم على توفير الممرات. ويشمل ذلك الاعتراف بأهمية حق المرء في التماس اللجوء على الحدود من دون رفض استقباله أو رده على أعقابه بعنف. وبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، لا ينبغي منع الأفراد من التماس الحماية. كما يدعو النهج القائم على توفير الممرات إلى إنشاء مسارات هجرة مناسبة وقانونية ودائمة للحفاظ على استمرار الاقتصادات والمنظومات الاجتماعية، فضلا عن توفير نقاط دخول مناسبة للمهاجرين ومسارات تكميلية للاجئين.

ولدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ست توصيات عاجلة. وهي ليست بجديدة ولكنها تحتاج إلى التجديد في ضوء التقدم المحدود المحرز بشأنها.

التوصية الأولى هي ضمانات حقوق الإنسان. إذ ينبغي أن يكفل أي تعاون أو مساعدة تقدمها الدول إلى دول أخرى على طول الطرق

الرئيسية لأغراض إدارة الحدود احترام حقوق الإنسان الأساسية والحقوق المتعلقة بحماية اللاجئين والمهاجرين.

والتوصية الثانية هي تعزيز إمكانية الاستفادة من الحماية التي توفرها الدول. فقد أعربت عدة دول في شمال أفريقيا عن عزمها وضع تشريعاتها وأنظمتها الوطنية الخاصة باللجوء. وتقف المفوضية على أهبة الاستعداد لدعم الحكومات في مجال تنمية القدرات والمشورة الفنية والمعدات والخبرات، حسب الاقتضاء، لضمان حصول اللاجئين على الحماية الدولية حيثما كانوا.

والتوصية الثالثة هي زيادة جهود البحث والإنقاذ في البحر. ونكرر دعوتنا إلى بذل جهود متجددة ومشتركة لتعزيز قدرات البحث والإنقاذ وتنفيذ آليات إنزال فعالة ويمكن التنبؤ بها في منطقة البحر الأبيض المتوسط الوسطى. فإنقاذ الأرواح في البحر وتقديم المساعدة الإنسانية هو أحد أهم الالتزامات الأساسية للبشرية، وينبغي ألا يُعاقَب أولئك الذين يقومون بعمليات إنقاذ أو يقدمون المساعدة بحسن نية على قيامهم بذلك. وقد تؤدي حالات التأخر في إنقاذ القوارب مع التشكيك في المفهوم الأساسي للتعرض للخطر في عرض البحر إلى عواقب قاتلة. وينبغي للدول والسفن التجارية أن تجدد المساعي الرامية إلى تسريع جهود الإنقاذ في ضوء تكرار حوادث غرق السفن التي تودي بحياة مزيد من الناس.

والتوصية الرابعة هي مقاضاة المهربين والمتَّجرين وحماية الضحايا. ويجب على جميع الدول أن تجدد الجهود الرامية إلى التعاون بشأن نهج قائم على توفير الممرات من أجل التحقيق الفعال في جرائم التهريب والاتجار وملاحقة مرتكبيها وأولئك الذين يسمحون بارتكاب تلك الجرائم على هذا النطاق الواسع، مع اتخاذ خطوات لتعزيز الحماية المتاحة لضحايا العنف الذي يمارسه المهربون والمتَّجرون.

والتوصية الخامسة هي الإدماج وإعادة التوطين والمسارات التكميلية. وتحث المفوضية جميع الدول على تعزيز الاستثمارات في التنمية والإدماج في بلدان اللجوء والعبور وعلى إزالة الحواجز التي تحول دون تحقيق لم شمل العائلات وزيادة حصص إعادة توطين اللاجئين في البلدان الواقعة على طول الطرق الرئيسية، بما في ذلك شمال أفريقيا. ولا تزال هناك حاجة أيضاً إلى بذل جهود إضافية لتوسيع نطاق وصول اللاجئين والمهاجرين إلى مسارات أخرى.

والتوصية الأخيرة هي معالجة الأسباب الجذرية. ولا يمكنني التأكيد بما فيه الكفاية على مدى إلحاح معالجة الدوافع الرئيسية لهذا الحراك والتي تشمل النزاع وعدم الاستقرار السياسي والفقر وتغير المناخ. ومنذ الإحاطة السابقة بشأن هذا الموضوع، ازداد تدهور الحالة في العديد من بلدان المنشأ أو اللجوء، بما فيها السودان ومنطقة الساحل. ومع التصعيد الأخير للنزاع في الشرق الأوسط، هناك احتمال بزيادة حركة الهجرة الوافدة أيضاً من البلدان هناك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد دانابالا على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد ليليرت.

السيد ليليرت (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن المنظمة الدولية للهجرة، نشكر مجلس الأمن على عقد هذه المناقشة الهامة ومنح المنظمة الدولية للهجرة الفرصة للتكلم في هذه الجلسة.

يجب أن نعترف بالعوامل الحاسمة التي تدفع عدداً لا يحصى من الأفراد إلى مغادرة أوطانهم والتحديات الشديدة التي يواجهها المهاجرون واللاجئون أثناء تنقلهم عبر طرق الهجرة المختلطة. وهاتان القضيتان الملحتان هما محور مناقشة اليوم وتتطلبان اتخاذ إجراءات حازمة وعاجلة. وقد صار البحر الأبيض المتوسط، وهي منطقة شهدت تاريخياً حراكا كبيرا ومستمرا للبشر، في طليعة الاهتمام العالمي في العقود الأخيرة لما يشهده من حركات نزوح كبرى للمهاجرين واللاجئين الذين يحاولون عبوره للوصول إلى أوروبا ونظرا لأعداد الذين يموتون خلال هذه العملية، وتحديداً عبر طريق البحر المتوسط الوسطى، المعروف الآن بأنه أحد أكثر طرق الهجرة فتكاً في العالم.

وأدى تلاقي عوامل سلبية في بلدان المنشأ والعبور إلى تغذية الهجرة من الشرق والقرن الأفريقي ومنطقة غرب أفريقيا وما وراءها على طول هذا الطريق. فلا تزال الفرص الاقتصادية شحيحة، كما إن ارتفاع

أسعار المواد الغذائية جعل البقاء اليومي أكثر صعوبة. ووفقاً لبيانات مصفوفة المنظمة الدولية للهجرة لتتبع النزوح لعامي 2023 و 2024، فإن الأسباب الاقتصادية – 44 في المائة – والحروب والنزاعات – 29 في المائة – والرغبة في الفرار من العنف الشخصي أو العنف الموجّه – 26 في المائة – هي الدوافع الرئيسية لمغادرة المهاجرين بلدانهم الأصلية. وغالباً ما تكون التحديات في البلدان المضيفة بمثابة دوافع. وأدى الدمار الناجم عن الكوارث، والذي ازداد بسبب تغير المناخ، إلى تفاقم تلك المصاعب. فلم تترك النزاعات والعنف وعدم الاستقرار السياسي للكثيرين أي خيار سوى الفرار. ولا عجب أنه في ظل غياب بدائل عملية أخرى، يقرر الآلاف من الناس الشروع في رحلات محفوفة بالمخاطر بحثاً عن حياة أفضل وعن الأمان.

وبالرغم من المخاطر الهائلة، سيستمر المهاجرون واللاجئون في البحث عن مستقبل في أوروبا وفي أماكن أخرى وستظل ليبيا نقطة عبور أساسية. ونعلم، على سبيل المثال، أن عدد المهاجرين في ليبيا مستمر في الزيادة بشكل طفيف، وهو اتجاه بدأ في كانون الأول/ديسمبر 2023. ويمكن ربط الزيادة في عدد المهاجرين في ليبيا جزئياً بوصول مهاجرين سودانيين، خاصة في الكفرة، بسبب النزاع الدائر في بلدهم الأصلي.

غير أن أعداد الوافدين إلى أوروبا انخفضت، وفقاً لبياناتنا المستمدة من رصد التدفق في مصفوفة تتبع النزوح. وكان عدد الوافدين عن طريق البر والبحر في الفترة من كانون الثاني/يناير حتى أيلول/سبتمبر أقل في عام 2024 عنه في عام 2023. وسُجل أكبر انخفاض في عدد الوافدين عبر طريق البحر المتوسط الوسطى. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض عدد الوافدين من تونس وليبيا.

ويسلك المهاجرون طرقاً أخطر للوصول إلى أوروبا، كما يتضح من الزيادة الحادة في عدد الوافدين عن طريق غرب أفريقيا عبر المحيط الأطلسي. وقد تعرض أكثر من نصف المهاجرين الذين قابلهم فريق مصفوفة تتبع النزوح التابع للمنظمة الدولية للهجرة عند وصولهم إلى أوروبا لنوع واحد على الأقل من الإساءة أو العنف أو الاستغلال. وهذه النسبة أعلى في حالة المهاجرين الذين سافروا على طول طريق البحر المتوسط الوسطى، حيث تعرض 45 في المائة منهم لحوادث عنف بدني واحتُجز 30 في المائة منهم رغماً عنهم في ظروف شبيهة بظروف الاحتجاز.

وأبلغت الأفرقة الميدانية التابعة للمنظمة الدولية للهجرة في نقطة دخول الكفرة الواقعة بين السودان وليبيا عن تحول في سمات الوافدين، حيث أفادت بوجود أعداد أكبر بكثير من النساء والأطفال. وهذا، بدوره، يؤدي إلى أشكال جديدة من الاتجار على طول الطريق، لا سيما الاستغلال الجنسي وعمالة الأطفال. وعموماً، تشير الأدلة التي جمعتها المنظمة عن طرق الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط مؤخراً إلى مخاطر متزايدة تتعلق بالحماية على طول طريق البحر المتوسط الوسطى وفي الرحلات الطويلة التي تنطوي على المرور عبر عدة بلدان.

وكما ذكر زميلي من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، فقد وثق "مشروع المهاجرين المفقودين" الذي نفذته المنظمة الدولية للهجرة في عام 2024 ما لا يقل عن 450 1 حالة وفاة في البحر الأبيض المتوسط، منها 121 1 حالة وفاة على طريق البحر المتوسط الوسطى. وفي حين يمثل ذلك انخفاضاً عن عدد الوفيات على ذلك الطريق خلال نفس الفترة من العام الماضي، إلا أن معدل الوفيات مقارنةً بإجمالي محاولات العبور أعلى في الواقع.

وتحدث حالات وفاة واختفاء في البحر، وكذلك في البر. لكن جمع البيانات في هذا الصدد أصعب بسبب اتساع وصعوبة التضاريس. غير أنه سُجلت وفاة 152 شخصاً على الأقل هذا العام أثناء محاولتهم عبور الصحراء للوصول إلى ليبيا. وشملت الأسباب الرئيسية للوفاة حوادث المركبات والجفاف والظروف البيئية القاسية والعنف.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة اليوم لتوجيه دعوة ملموسة للعمل على ثلاث جبهات.

أولاً، فيما يتعلق بزيادة التركيز على إنقاذ الأرواح، ينبغي للمجتمع الدولي ألا يسمح باستمرار تحول الصحراء الكبرى والبحر الأبيض

المتوسط إلى مقابر جماعية للمهاجرين. إن حجم هذه المأساة وأثرها على الناجين والأسر والمجتمعات المحلية وتواتر الوفيات أثناء العبور يشكل أزمة إنسانية لا يمكن تحملها ويمكن حلها كليا. وعليه، تحث المنظمة الدولية للهجرة الحكومات على ضمان تفعيل عمليات البحث والإنقاذ على الفور في جميع حالات الاستغاثة، سواء في البر أو البحر. وعلاوة على ذلك، لا تعتبر ليبيا مكانا آمنا لأغراض الإنزال، كما يتضح من البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا. ويواجه من يتم إنزالهم في ليبيا انتهاكات مختلفة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاحتجاز والاتجار وخطر إعادة تهريبهم.

ثانيا، فيما يتعلق باتباع نهج شامل لمعالجة الأسباب الجذرية وتعزيز التعاون والحلول الإقليمية، يجب أن نتجاوز تدابير رد الفعل ونضع نهجا شاملا واستراتيجيا قائما على توفير الممرات، يعالج الدوافع السلبية للهجرة غير النظامية، بما في ذلك توفير حلول مستدامة لا تقتصر على تخفيف الضغوط الحالية، بل تمنع الهجرة غير النظامية في المستقبل على طول الممرات المحفوفة بالمخاطر وكذلك النزوح. ويتعين على بلدان ومجتمعات المنشأ والعبور تحسين الخدمات وزيادة فرص الحصول على الفرص الاقتصادية والتعليم والاستقرار وبدائل واضحة عن مخاطرة المهاجرين بحياتهم على أيدي المهربين. ولا تنجح هذه التدخلات إلا عندما تهيئ الحكومات والقيادات المحلية بيئات يمكن أن تزدهر فيها التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي.

فمشاركة المجتمعات المحلية أمر أساسي. عندما يتم تمكين المجتمعات المحلية من المشاركة في إنعاشها، من خلال مبادرات مثل التخطيط على مستوى المجتمعات المحلية، فإنها تتولى تخطيط مستقبلها. ويؤدي السكان المحليون، لا سيما النساء، دورا حيويا في التماسك الاجتماعي، ويجب أن تكون أصواتهم في طليعة عمليات صنع القرار.

ثالثا وأخيرا، تشجع المنظمة الدولية للهجرة بقوة على توسيع المسارات الإنسانية لمن لا يزالون يحتاجون إلى ملجأ آمن. ويمكن أن تأخذ هذه المسارات شكل تأشيرات الدخول الإنسانية، وتصاريح الحماية المؤقتة، والكفالات الخاصة، وإتاحة الفرص التعليمية، وتصاريح العمل المؤقتة، وإعادة التوطين المقررة، وإجراءات لم شمل الأسر، وعمليات الإجلاء الطبي. ومن الأهمية بمكان توسيع المسارات القانونية والإنسانية وإتاحتها للمهاجرين. فذلك لا ينقذ الأرواح فحسب، بل يتيح أيضا عمليات هجرة منسقة ومنظمة والتقليل من المخاطر المرتبطة بالهجرة غير النظامية.

وتحث المنظمة الدولية للهجرة المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات حاسمة على هذه الجبهات الثلاث البالغة الأهمية. وباعتماد هذه التدابير، لا يمكننا الحد من المعاناة الإنسانية الهائلة المرتبطة بالهجرة غير النظامية فحسب، بل ويمكننا أيضا إيجاد حلول مستدامة وطويلة الأجل تعزز السلام والاستقرار والمسؤولية المشتركة.

وأود أن أختتم كلمتي بالتذكير بأن الحالة المزرية للمهاجرين واللاجئين تتطلب بذل جهود عاجلة ومنسقة. ولتحقيق هذه الغاية، تلتزم المنظمة الدولية للهجرة بمواصلة دعم الدول والعمل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والشركاء الآخرين من أجل إيجاد حلول دائمة للنازحين قسرا والمهاجرين واللاجئين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد ليلييرت على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر ممثلي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة على المعلومات التي قدماها.

نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة المستمرة والمثيرة للقلق فيما يتعلق بالهجرة في البحر الأبيض المتوسط. وكما فعلنا في العام الماضي، اضطررنا إلى طلب عقد جلسة اليوم بعد أن قرأنا تقرير الأمين العام (S/2024/642) عن تنفيذ القرار 2698 (2023)، الذي يغطي الفترة من آب/أغسطس 2023 إلى آب/أغسطس من هذا العام. ورغم أننا وجهنا الانتباه في ذلك الوقت إلى عدد الوفيات المروع ودعونا إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لإنقاذ الأرواح، فلم يتغير شيء يُذكر منذ ذلك

الحين. وتثبت الوثيقة مرة أخرى الحقيقة المأساوية وهي أن البحر الأبيض المتوسط، وخاصة طريق البحر المتوسط الوسطى، هو أخطر طرق الهجرة التي تشهد أكبر عدد من الوفيات. وتصبح هذه الرحلة فخا مميتا للعديد من اليائسين. فخلال الفترة الماضية، لقي 920 1 شخص حتفهم أو فُقدوا أثناء محاولتهم الوصول إلى شواطئ القارة الأوروبية، حيث سلك معظمهم – 302 1 الطريق الوسطى. كما أُبلغ أيضا عن خسائر بشرية على طول طريقي البحر الأبيض المتوسط الشرقية والغربية.

ونلاحظ انخفاضا بنسبة 42 في المائة في عدد الضحايا مقارنة بالعام السابق. غير أن هذا الانخفاض قد لا يبدو كبيرا جدا إذا تذكرنا أن عدد من لقوا حتفهم في البحر العام الماضي كان قد ارتفع بنسبة تصل إلى 77 في المائة. وخلال السنوات السبع الماضية، توفي أكثر من 000 24 شخص أو فُقدوا في البحر. وهم مهاجرون ولاجئون وطالبو لجوء، من بينهم نساء وأطفال، ينص القانون الدولي صراحة على حمايتهم.

ومن الواضح أن قيادة الاتحاد الأوروبي تسارع إلى تصحيح الوضع بإبرام اتفاقات شراكة بشأن إدارة الهجرة مع عدد من الدول الأفريقية خلال العام الماضي. لكن الأمر سيستغرق وقتا قبل أن تُحدث هذه التدابير أي أثر فعلي. فقد تأخرت كثيرا. لقد فقدت آلاف الأرواح إلى الأبد. ولا تزال المآسي المروعة، كالتي وقعت قبالة سواحل ليبيا في 16 كانون الأول/ديسمبر 2023 وقبالة جزيرة لامبيدوزا السيئة السمعة في 16 حزيران/يونيه من هذا العام، تحدث بتواتر مؤلم. ولمنع هذه المآسي، لا بد لأوروبا أن تغير موقفها تجاه المشكلة تغييرا جذريا. من الواضح أن المآسي المذكورة ما كانت لتحدث لو أن من يتعرضون للخطر في البحر قد تلقوا المساعدة اللازمة على الفور، كما تقتضي الإنسانية البسيطة، ناهيك عن مبادئ القانون الدولي.

غير أن إنقاذ الأشخاص من الغرق لا يشكل أولوية في معظم الحالات. فلا تقتصر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على عدم اتخاذ إجراءات لإنقاذ السفن الغارقة فحسب، بل تحظر بحكم الأمر الواقع على أي سفن أخرى مساعدة من يتعرضون للخطر، مما يقوض جهود المنظمات الإنسانية غير الحكومية المعنية. باختصار، تبذل هذه الدول كل ما في وسعها لمنع المهاجرين من الوصول إلى أراضيها، ويكون ذلك في كثير من الأحيان على حساب حياة المهاجرين. ولم تجر حتى الآن التحقيقات المناسبة في تقاعس دوائر الحدود الأوروبية عن تقديم المساعدة للمهاجرين المنكوبين، ولا يزال الجناة دون عقاب. وتتجاهل بروكسل ببساطة توصيات الأمين العام المتكررة بتخصيص موانئ آمنة لإنزال جميع من يتم إنقاذهم أو اعتراضهم في البحر، بما يتماشى مرة أخرى مع القانون الدولي البحري، وبالتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين واللاجئين.

وليس الوضع أفضل فيما يتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر. فكما يبين التقرير، يتجنب معظم المجرمين الاعتقال، بسبل منها استخدام مخططات الفساد. ولا تزال هذه الأنشطة الإجرامية تزدهر. ومن الجدير بالذكر أن الاتحاد الأوروبي يدلي دائما بتصريحات منمقة بشأن مكافحة الإفلات من العقاب، والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. لكن عندما تتلقى المحكمة شكوى ضد أعضائه، فلا يتعجل في تقديم الجناة إلى العدالة، كما أن المحكمة الجنائية الدولية لا تستعجل على الإطلاق للتعامل مع الموظفين المدنيين الأوروبيين.

ولدينا سؤال مشروع. بناء على ما ذكرته، كيف يمكننا تقييم فعالية عملية الاتحاد الأوروبي البحرية ذات الصلة خلال السنوات الماضية؟ والإجابة جلية. فلم تنفَّذ الولاية المنصوص عليها في القرار 2240 (2015) والصيغ اللاحقة. وما فتئت هياكل الاتحاد الأوروبي طوال الوقت تستخدم الولاية فقط للاسترسال في قمع تدفقات المهاجرين غير النظاميين بقسوة، مستخدمة كلمات رنانة لإخفاء حربها غير المعلنة ضد المهاجرين واللاجئين في البحر الأبيض المتوسط. وأصبح ذلك واضحا لدرجة أن بروكسل نفسها رفضت فكرة تمديد الولاية. والواقع أن تمديدها سيكون استهزاء صريحا بآلاف المهاجرين واللاجئين الذين لقوا حتفهم.

ونود أيضا أن نذكر أعضاء المجلس بأن تقديم المساعدة إلى المهاجرين واللاجئين وملتمسي اللجوء وعديمي الجنسية يشكل اليوم

عنصرا مهما في الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن والاستقرار. وفي هذا الصدد، نحث بقوة مرة أخرى بروكسل ودول الاتحاد الأوروبي على الالتزام بتصريحاتها المدوية عن الإنسانية وحقوق الإنسان بإبداء موقف إنساني تجاه جميع المهاجرين واللاجئين بدون استثناء، وليس الأوكرانيين فحسب. ونحثّ على وضع حد للممارسة المشينة التي تقوم بها سفن الدول الأوروبية الساحلية بدفع القوارب التي تحمل على متنها مهاجرين خارج نطاق ولايتها القضائية، مما يحكم على الناس بموت مؤلم. كما يجب أن يتوقف اضطهاد المنظمات الإنسانية وغير الحكومية التي تقدم المساعدة لكل هؤلاء الناس. لقد حان الوقت لكي تتحمل بروكسل المسؤولية عن تلك الحوادث وتتخذ الإجراءات المناسبة، بدلاً من الاكتفاء ببيانات الأسف المنمقة.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر ممثلي كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة على إحاطتيهما.

لقد استمرت الهجرة غير النظامية على مدى سنوات في البحر الأبيض المتوسط وهي تشكل تحدياً مشتركاً لدول المنطقة. في عام 2015، اتخذ مجلس الأمن القرار 2240 (2015) الذي يأذن لدول المنطقة والمنظمات باستهداف السفن المتورطة في تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر لتفتيشها والتخلص منها ومكافحة شبكات الهجرة غير النظامية. وقد شهدت السنوات الأخيرة بعض الجهود التي بذلتها أطراف مختلفة في هذا الصدد. ولكن تجدر الإشارة إلى أن مشكلة الهجرة غير الشرعية في البحر الأبيض المتوسط لا تزال معقدة وخطيرة. فوفقاً للمنظمة الدولية للهجرة، لقي أكثر من 1 000 شخص حتفهم، منذ أيلول/سبتمبر من العام الماضي، أو فُقدوا في البحر الأبيض المتوسط أثناء عمليات التهريب. واستمرت المآسي بدون توقف مثل انقلاب القوارب والغرق. يتطلب الوضع اهتماماً دولياً متواصلاً.

وتشير الصين إلى أن صلاحية التفويض ذي الصلة الوارد في القرار 2240 (2015) ستنتهي من اليوم فصاعداً. ومع ذلك، وبما أن تهريب المهاجرين لا يزال متفشياً، فإن انتهاء التفويض الوارد في القرار لا يعني نهاية التعاون الإقليمي في مكافحة تهريب المهاجرين. وينبغي لبلدان المنشأ والعبور والمقصد للمهاجرين أن تواصل التمسك بمبدأ المسؤوليات المشتركة وتعميق تعاونها في تبادل المعلومات الاستخباراتية وإنفاذ القانون المشترك والمراقبة البحرية والإنقاذ ومكافحة الشبكات المالية الإجرامية للتهريب، وذلك للتخفيف بشكل مشترك من تأثير الهجرة غير الشرعية على الاستقرار والتنمية الإقليميين. ينبغي لأوروبا والبلدان المتقدمة الأخرى أن تواصل تزويد ليبيا والبلدان الأخرى ذات الصلة بالمعدات واللوجستيات والدعم المالي لمساعدتها على تعزيز قدرتها على مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر بشكل فعال.

وفي خضم ذلك، ينبغي لجميع الأطراف أن تضع حماية حقوق الإنسان في صميم مكافحة الهجرة غير الشرعية. وينبغي لجميع البلدان الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، واحترام مبادئ حظر الطرد الجماعي وعدم الإعادة القسرية، وضمان حصول جميع المهاجرين واللاجئين بإنصاف على مصادر الرزق الأساسية والخدمات الصحية والتعليم، بحيث تفي تلك البلدان بالتزاماتها بحماية حقوق الإنسان على نحو فعال.

تتسم أسباب الهجرة غير النظامية في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا بالتعقيد، حيث أن الفقر المدقع والاضطرابات الاجتماعية والنزاعات المسلحة وغيرها من القضايا الأخرى هي عوامل رئيسية تساهم في ذلك. لا يمكن معالجة هذه المشكلة بشكل فعال من خلال الاعتراض والترحيل القسريين لا غير. ولا يمكن القضاء على الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى الهجرة غير النظامية إلا بتمكين الناس من العيش والعمل في سلام. وندعو البلدان المتقدمة إلى زيادة الدعم والمساعدة للبلدان الأصلية للاجئين لمساعدتها على تنمية اقتصاداتها وتحسين سبل عيش الناس. وقد أدى التدخل العسكري الخارجي المتعمّد من قبل بعض البلدان إلى عدم الاستقرار الذي طال أمده في بلدان مثل ليبيا وسورية، وأدى إلى ظهور الإرهاب في منطقة الساحل. وتلك البلدان هي التي أطلقت العنان لمشكلة الهجرة غير الشرعية في البحر الأبيض المتوسط في المقام الأول، وهي التي يجب أن تتحمل المسؤولية عن الماضي، والأهم من ذلك عن الوضع الحالي.

في أيلول/سبتمبر من هذا العام، عقد قادة الصين والبلدان الأفريقية بنجاح مؤتمر قمة بيجين لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا التي تم فيها اعتماد خطة عمل بيجين مع التعهد بتعزيز التعاون في مكافحة الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر في القارة الأفريقية. وستواصل الصين تقديم المساعدة البناءة لأفريقيا في التصدي للهجرة غير الشرعية والمساهمة في استقرار المنطقة وتنميتها.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن امتناني للمدير دانابالا من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والسيد ليلييرت من المنظمة الدولية للهجرة على إحاطتيهما الوافيتين.

على مدار العام الماضي، ظل البحر الأبيض المتوسط طريقاً محفوفاً بالمخاطر للمهاجرين واللاجئين الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا من أفريقيا ويخاطرون بحياتهم خلال رحلات خطرة. وقد أدت عمليات العبور هذه في البحر الأبيض المتوسط، الناجمة جزئياً عن اندلاع النزاعات في منطقة الساحل والسودان، إلى غرق الآلاف بشكل مأساوي وانتهاكات حقوق الإنسان ضد المهاجرين واللاجئين، الأمر الذي يتطلب استجابة عاجلة من المجتمع الدولي.

في هذا الصدد، يشدد وفد بلدي على النقاط التالية:

أولاً، مع بتّ مجلس الأمن بعدم تجديد القرار 2240 (2015)، الذي يأذن بتفتيش السفن في أعالي البحار التي يُشتبه في قيامها بتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر من ليبيا، يصبح دور الترتيبات الإقليمية، مثل القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي "عملية إيريني"، أكثر أهمية في مكافحة تلك الأنشطة الإجرامية. إننا نقدر جهود عملية إيريني العسكرية للقوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط. في تعطيل شبكات تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر من خلال تحديد الأصول الاستخباراتية ومشاركتها مع الدول المجاورة، وإنقاذ الأشخاص اليائسين في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا. وقد ساهم ذلك في تنفيذ القرار 2240 (2015) والقرارات اللاحقة. في هذا الصدد، نتوقع أن يواصل المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، استكشاف آلية أكثر فعالية لردع الأنشطة الإجرامية التي تؤثر على المهاجرين واللاجئين في المنطقة.

ثانياً، يجب على المجتمع الدولي زيادة مساعدته لليبيا – وهي أحد المواقع الرئيسية لعبور ومغادرة المهاجرين واللاجئين – بهدف تعزيز قدرتها على الاستجابة بشكل أكثر شمولية لتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر. تُظهر الحالات المستمرة لوفيات المهاجرين في تحطم السفن قبالة سواحل ليبيا الحاجة الملحة لإعادة بناء هيكل إدارة للبحرية والموانئ قادر وموحد وتعزيز قدرته على مراقبة الحدود. ونشيد بالمساعدة التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للهجرة للسلطات الليبية في هذا الصدد، بما في ذلك التدريب والمعدات. كما ندعو السلطات الليبية إلى وضع أطر قانونية وسياسية لمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر تركز على معاملة المهاجرين واللاجئين داخل أراضيها بما يتماشى مع التزامات ليبيا الدولية في مجال حقوق الإنسان.

ثالثاً، من الضروري تعزيز التنسيق الدولي لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية. ونظراً لأن الهجرة غير النظامية في المنطقة ناتجة عن عوامل متعددة عابرة للحدود، مثل الفقر وانعدام الأمن الغذائي والنزاعات المسلحة وتغير المناخ، فإن دور الأمم المتحدة في تيسير جهود مختلف الجهات الفاعلة أمر بالغ الأهمية. وفي هذا الصدد، نقدر دور فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي المعنية بالهجرة، لا سيما في دعم حماية المهاجرين في ليبيا والعودة الطوعية للمهاجرين إلى بلدانهم الأصلية. ونردد توصية الأمين العام بضرورة أن تقوم جميع الدول الأعضاء بتعزيز وتنويع مسارات قبول المهاجرين واللاجئين وإقامتهم على أساس معايير دولية قوية لحقوق الإنسان والاعتبارات الإنسانية.

وتلتزم جمهورية كوريا، من جانبها، بالعمل مع الجهات الفاعلة الإقليمية بما يتماشى مع الاتفاق العالمي بشأن الهجرة لعام 2018 والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين لعام 2018 وعلى أساس تعميق شراكتنا مع الدول الأفريقية والأوروبية.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن زائداً واحد، وهم الجزائر وغيانا وموزامبيق وبلدي سيراليون (مجموعة 3+1).

وتود مجموعة 3+1 أن تتقدم بالشكر لمقدمي الإحاطتين – المدير دانابالا من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمدير ليلبيرت من المنظمة الدولية للهجرة – على تقريرهما الثاقب والمستوفى عن أوضاع المهاجرين واللاجئين في ليبيا.

لقد مكّن تدفق الهجرة غير المنظمة عبر ليبيا إلى أوروبا من انتشار شبكات التهريب والاتجار بالبشر المنظمة، التي تعمل من دون عقاب في تجاهل صارخ للقانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان. ومع إقرارنا بالانخفاض الملحوظ في حالات عبور المهاجرين واللاجئين وحالات الوفاة والاختفاء وفقاً لأحدث تقرير للأمين العام عن هذه المسألة (S/2024/642)، فإننا نلاحظ بقلق أن البحر الأبيض المتوسط قبالة سواحل ليبيا لا يزال الطريق الأخطر إلى أوروبا، موديا بحياة عدد لا يحصى من الأشخاص.

ومن الجدير بالذكر أن ذلك الواقع الصارخ يؤكد الضرورة القصوى لاتخاذ إجراءات جماعية وشاملة ومستدامة لمعالجة الأزمة الحالية. لذلك نرحب بمنتدى الهجرة عبر المتوسط الذي عُقد مؤخراً في طرابلس – وهو حدث هام استضافته ليبيا بدعم من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وقد شدد المنتدى على الحاجة المستمرة إلى تضافر الجهود لمعالجة الواقع المعقد للاجئين والهجرة قبالة سواحل ليبيا. ونعيد تأكيد دعمنا القوي والعاجل، في ذلك الصدد، لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لها.

وفي ضوء حقيقة أن البحر الأبيض المتوسط قبالة سواحل ليبيا لا يزال طريقاً خطيراً لعبور المهاجرين واللاجئين، تشدد المجموعة على ضرورة إيلاء الأولوية لاستجابة متعددة الأوجه لأزمة المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط، مع التركيز أولاً على تعزيز عمليات المساعدة والبحث والإنقاذ لمنع الخسائر في البحر، وثانياً على آليات حماية قوية للأفراد المستضعفين، بمن فيهم اللاجئون وطالبو اللجوء والدعم الإنساني الشامل، بما يضمن الكرامة والسلامة للمتضررين. وفي الوقت نفسه، من الضروري معالجة الدوافع الكامنة التي تجبر الأفراد على المخاطرة بحياتهم بعبور البحر. لذلك يجب على مجلس الأمن والمجتمع الدولي تكثيف جهودنا الجماعية لمعالجة العوامل المترابطة المتمثلة في النزاعات وعدم الاستقرار والإرهاب والعنف والفقر وعدم المساواة الاقتصادية وتغير المناخ والتدهور البيئي وغيرها من المسائل الملحة التي تجبر الرجال والنساء والأطفال على الفرار من ديارهم بحثاً عن الأمان وآفاق أفضل. وفي موازاة ذلك، يجب على المجلس والمجتمع الدولي اتخاذ تدابير لملاحقة الشبكات الدولية للاتجار بالبشر ومقاضاتها وتفكيكها وضمان محاسبة المسؤولين عن جرائمهم.

وتحث المجموعة السلطات الليبية على مواصلة عملها، بدعم من المجتمع الدولي، لتحسين محنة المهاجرين واللاجئين في ليبيا بشكل فعال. ولذلك ندعو السلطات الوطنية إلى ضمان حماية المهاجرين من أي انتهاك لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاتجار أو التعذيب أو العنف الجنسي والجنساني أو الابتزاز. كما تشدد المجموعة على أهمية تحديد موانئ آمنة للإنزال. ويجب معاملة جميع المهاجرين، بغض النظر عن أصلهم أو عقيدتهم أو عمرهم أو وضعهم، بكرامة واحترام على قدم المساواة، بما يتماشى مع القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين.

وفي الختام، نحث الجهات السياسية الليبية الفاعلة على تكثيف جهودها الجماعية لتحقيق الاستقرار في البلد على وجه السرعة. إننا نؤمن إيمانًا راسخًا بأن تحقيق الاستقرار في ليبيا سيمكن البلد من فرض سيطرته على أراضيه وتفكيك شبكات التهريب والاتجار بالبشر والتخفيف من أزمة المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط.

السيدة فرايزر (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطتين على ملاحظاتهما.

يظل البحر الأبيض المتوسط طريق هجرة محفوف بالمخاطر. وعلى الرغم من أن العدد الإجمالي للمهاجرين واللاجئين الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط ويموتون ويُفقدون في البحر الأبيض المتوسط قد انخفض، كما هو مبين في أحدث تقرير للأمين العام (S/2024/642)، فإن أي حالة من هذا القبيل تدعو للأسف الشديد.

وتظل مالطة ملتزمة بإنقاذ جميع الأرواح في البحر. ونظل ملتزمين بنفس القدر بالإدارة الفعالة للهجرة الجماعية بطريقة تتفق مع القانون الدولي. وستواصل مالطة، إلى جانب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، الاستجابة لأزمات التشريد في جميع أنحاء العالم، من خلال الجهود الإنسانية والإنمائية على حد سواء. وبشكل جماعي، نواصل توفير الحماية الدولية للأشخاص الفارين من الحرب والنزاعات والاضطهاد من مناطق أخرى من العالم. وفي ذلك السياق، يتعين علينا ألا ننسى أن الحرب العدوانية المستمرة التي تشنها روسيا على أوكرانيا، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة، قد أدت إلى واحدة من أكبر أزمات التشريد في تاريخ مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

وغالباً ما تُيَسَّر رحلات الهجرة من بلدان المنشأ عبر بلدان العبور باتجاه بلدان المقصد من قبل المتجرين بالبشر والمهربين. فيجب أن تظل مكافحة الاتجار والتهريب في صميم جدول أعمال الأمم المتحدة. وفي ذلك السياق، نسلط الضوء على الإسهامات الملموسة لعملية الاتحاد الأوروبي "إيريني" في دعم الكشف عن شبكات تهريب البشر والاتجار بالبشر ومراقبتها في منطقة عملياتها. ولن يؤثر انقضاء الأذونات المحددة المنصوص عليها في القرار 2240 (2015) وتجديداته اللاحقة على ولاية العملية أو أسلوب عملها. ونؤكد بنفس القدر أن تلك التصاريح لم تكن مطلقا موجهة حصريًا نحو الاتحاد الأوروبي، على الرغم من المحاولات المختلفة التي قام بها الاتحاد الروسي، بما في ذلك في مناقشة اليوم، لرسم صورة مختلفة وتشويه الواقع مرة أخرى. إن استمرار عمل عملية إيريني، المنصوص عليها بشكل كافٍ في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وغيرها من الاتفاقيات الدولية، سيدعم ويعزز الجهود الجماعية الساعية إلى التصدي لشبكة المتجرين بالبشر والمهربين الذين يستفيدون من المعاناة البشرية.

ونظل مقتنعين بأنه لا بد من نظام شامل وكامل للأمم المتحدة لمعالجة أوضاع اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين. ويشمل ذلك معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية والتشريد القسري، بما في ذلك انتشار النزاعات المسلحة وانعدام الفرص الاقتصادية وسوء الإدارة والكوارث الطبيعية والجريمة والعنف وتغير المناخ. ومن الضروري تعميق التعاون مع بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

وفي الختام، نشدد على ضرورة أن تعمل الدول على الحد من حالات الخروج غير النظامي ومكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. فلا يمكن مكافحة المتجرين بالبشر والمهربين الجارية حالياً إلا بطريقة تتفق مع الالتزامات بموجب القانون الدولي. فذلك النهج أساسي لمنع تعريض المزيد من الأرواح للخطر.

السيدة شاندا (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيد سيفانكا دانابالا، مدير مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في نيويورك، والسيد بار ليلييرت، مدير مكتب المنظمة الدولية للهجرة لدى الأمم المتحدة في نيويورك، على إسهاماتهما وعلى إعطائنا نظرة شاملة عن الحالة وعلى عملهما في الميدان.

في عام 2023، فقد ما يقرب من 600 8 مهاجر حياتهم على طول طرق الهجرة حول العالم، ما يجعله العام الأكثر دموية على الإطلاق. ووفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لقي أكثر من 500 1 شخص حتفهم أو فُقدوا هذا العام مرة أخرى أثناء محاولتهم الوصول إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط. وتسلط تلك الأرقام الضوء على ضرورة اتخاذ إجراءات لمنع المزيد من الخسائر. وإلى جانب تلك الإحصائيات، هناك مآسٍ شخصية ومصائر فردية. فاختفاء الآلاف من الأشخاص يزعزع استقرار المجتمعات ويضر بآفاق جهود السلام على المدى الطويل. ويساور سويسرا قلق بالغ إزاء مصير آلاف الأشخاص الذين أُجبروا على مغادرة منازلهم لأسباب مختلفة. ونود أن نثير ثلاث نقاط في ذلك الصدد.

أولاً، يجب منع التهجير القسري من خلال معالجة أسبابه الجذرية واتباع نهج شامل. إن الزيادة المستمرة في التهجير القسري ناجمة، من بين أمور أخرى، عن النزاعات المسلحة وانعدام الأمن الغذائي وعواقب تغير المناخ. ويجب على مجلس الأمن، في ذلك الصدد، أن يعزز التزامه بتسوية النزاعات المسلحة ومنع الأزمات، بما في ذلك من خلال أنظمة الإنذار المبكر. كما يجب أن يلتزم المجلس بحماية السكان المدنيين والعاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة.

ثانياً، يجب تعزيز حماية الأشخاص المستضعفين على طول ممر الهجرة. وتلتزم سويسرا بحزم بحماية اللاجئين والنازحين والمهاجرين. لذلك تقوم حاجة إلى حلول مستدامة في مناطق الاستقبال الأولى وعبر جميع طرق الهجرة. فبدون ذلك الدعم، سيتعرضون لخطر فقدان حياتهم أو الاختفاء أو الوقوع ضحايا للاتجار بالبشر وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان. من الضروري وضع حد لذلك الاتجاه المقلق من خلال ترسيخ سيادة القانون. وفي ذلك السياق، نذكر بالتزام جميع الدول في الميدان باحترام وضمان احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي المعني بوضع اللاجئين، وتمثل تلك الإطار لحماية النازحين.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى إقامة شراكات قوية للوقاية. وقد أتاح المنتدى العالمي الثاني للاجئين الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر الماضي في جنيف فرصة ممتازة لإثبات أن المسؤولية لا تقع على عاتق الحكومات وحدها. بل يجب على المجتمع ككل اقتراح حلول تدمج الجوانب الإنسانية والإنمائية وسياسة السلام. ومن أجل تحقيق ذلك، من الضروري تعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين واللاجئين. ويجب أيضاً مراعاة احتياجاتهم ووجهات نظرهم، حتى يتمكنوا من اغتنام الفرص الناشئة وتوفير فرص جديدة.

ومن أجل معالجة هذه المسائل بفعالية، من الضروري أن يستفيد المجلس استفادة كاملة من الوسائل المتاحة له لتعزيز حماية النازحين. وستواصل سويسرا العمل على تحقيق هذه الغاية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر مدير مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمدير العام لمكتب المنظمة الدولية للهجرة على إحاطتيهما. نحن نقدر دور المنظمة الدولية للهجرة والمفوض السامي لشؤون اللاجئين في المساعدة على ضمان معاملة المهاجرين واللاجئين وفقاً للقانون الدولي.

وتقرّ الولايات المتحدة بقرار المشاركين في صياغة القرار 2240 (2015) بعدم السعي إلى تجديد الأذون للدول الأعضاء بتفتيش السفن في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا المشتبه في استخدامها لتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص من ذلك البلد وحجز تلك السفن التي يثبت استخدامها لتلك الأغراض. ومع ذلك، لا يزال يساورنا قلق عميق إزاء تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر. منذ عام 2015، ما انفكت العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط (عملية إيريني) تشكل عنصراً رئيسياً في الجهود الدولية الرامية إلى التخفيف من المأساة الإنسانية المتمثلة في وفاة المهاجرين في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا وفي البحر الأبيض المتوسط. وبرهن الاتحاد الأوروبي من خلال عملية إيريني على التزامه الثابت بإنقاذ اللاجئين والمهاجرين وضحايا الاتجار بالبشر.

والواقع هو أن الهجرة غير النظامية تحدٍّ كبير جداً بحيث لا يمكن لعملية إيريني التصدي له بمفردها. نتشارك جميعاً مسؤوليات إدارة الهجرة على حدودنا والالتزام بتعزيز إدارة الهجرة الآمنة والمنظمة والإنسانية والنظامية. ونعتقد أن إعطاء الأولوية لكل من الحصول على الحماية الدولية لمن يحتاجها والتدابير الإنسانية لإدارة الحدود أمر ضروري لمعالجة النزوح القسري وتحديات الهجرة غير النظامية. ولتحقيق هذه الغاية، رحبت الولايات المتحدة بالبيانات التي أدلت بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بشأن منتدى الهجرة عبر المتوسط في طرابلس في تموز/يوليه الماضي باعتباره فرصة للنهوض بنهج إدارة الهجرة يحترم حقوق الإنسان.

ويمكن للمجتمع الدولي أن يقدم المزيد لمساعدة المهاجرين المستضعفين من خلال تأييد دعوة الأمين العام إلى اتباع نهج شامل لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية. يجب أن نجدد التزامنا بإنهاء النزاعات والحد من الفقر المدقع اللذين يدفعان العديد من الأفراد إلى مغادرة ديارهم في المقام الأول. والولايات المتحدة على استعداد للعمل بشكل بنّاء مع الآخرين في ذلك الصدد.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): إنني ممتن للمعلومات التي قدمها مقدما الإحاطتين.

كما ذكر وفد بلدي في مناسبات سابقة، درجت العادة في إكوادور على الالتزام بالحماية الدولية للمهاجرين وطالبي اللجوء.

وقد أقرت المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بجهودها الرامية إلى تعزيز تسوية أوضاع اللاجئين والمهاجرين. ومن الأمثلة على ذلك ما أصدر مؤخرا من قواعد تنظيمية تؤسس لعملية جديدة للعفو عن المهاجرين وتسوية أوضاعهم، والتي من المتوقع أن يستفيد منها نحو 000 100 شخص.

وتشهد الإكوادور كل بعد وجانب من جوانب الهجرة. إننا بلد منشأ ومقصد وعبور وعودة وحتى لجوء. ومن هذا المنطلق الشامل، تعمل إكوادور على تعزيز الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والمسؤولة التي تضمن حقوق الإنسان للأشخاص الذين يعيشون في حالة تنقل بشري دون تجريمها.

واكتسبت منطقة البحر الأبيض المتوسط اهتماماً عالمياً نتيجة هجرة الآلاف من الأشخاص الذين يعبرون مياهها بحثاً عن ملجأ أو لجوء أو فرص جديدة؛ يلجأ العديد من هؤلاء الأشخاص إلى طرق محفوفة بالمخاطر للوصول إلى وجهتهم. ويحيط وفد بلدي علما بالأعداد المقلقة للوفيات وحالات الاختفاء في البحر الأبيض المتوسط خلال الفترة الأخيرة المشمولة بتقرير الأمين العام (S/2024/642) عن تنفيذ القرار 2698 (2023)، ونؤكد ملاحظاته وتوصياته.

وفي ذلك السياق، وبدون المساس بعدم تجديد القرار 2240 (2015)، أود أن أسلط الضوء على النقاط الثلاث التالية.

أولاً، يجب إعطاء الأولوية لتقديم المساعدة وجهود البحث والإنقاذ والحماية والدعم الإنساني للأشخاص الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط. ويجب على الدول ضمان تخصيص ميناء آمن للإنزال للمهاجرين الذين تم إنقاذهم للحيلولة دون انتهاء المطاف بهم في مراكز الاحتجاز، حيث يتعرضون لسوء المعاملة والابتزاز.

ثانياً، يؤدي التعاون الدولي دوراً رئيسياً في معالجة قضية الهجرة في البحر الأبيض المتوسط. ونشعر بالارتياح لمعرفة أن الاتحاد الأوروبي وبلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد قد جدد شراكات أو أسسها مع عدد من بلدان شمال أفريقيا، بما فيها ليبيا، بشأن تنظيم الهجرة الدولية. وينبغي تعزيز تلك المبادرات وترسيخها.

ثالثاً، من الضروري مكافحة شبكات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين من خلال تعزيز إنفاذ القوانين الوطنية ودعم الوكالات الوطنية وتقديم المساعدة للضحايا. وتشدد إكوادور على ضرورة تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

ختاما، لا يمكن أن تقتصر حلول الهجرة غير النظامية على منع المغادرة فحسب، بل يجب التصدي لدوافع الهجرة في البلدان الأصلية؛ وتشمل تلك الدوافع النزاع وانعدام الفرص وغياب سيادة القانون.

السيدة جارو – دارنو (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): نشكر ممثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة على إحاطتيهما.

إن التحديات التي يفرضها الاتجار بالأشخاص قبالة الساحل الليبي جسيمة. وتواصل فرنسا، إلى جانب شركائها في الاتحاد الأوروبي، العمل على وقف الاتجار بالبشر ومنع وقوع المآسي في البحر المتوسط ومعالجة الأسباب الجذرية لنزوح السكان. ونقوم بذلك بالتشاور مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في إطار الاتحاد الأوروبي/الاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة، ودعماً لجهود ليبيا وجيرانها في مكافحة الاتجار بالأشخاص.

لم نجدد الأذون التي أقرها القرار 2240 (2015)، حيث لم تظهر حاجة لدى أي من الجهات الفاعلة المعنية لاستخدام تلك الأذون. إن دور المجلس يتمثل أساسا في إيجاد حلول فعالة لا في استغلال المناقشات بشأن آلياتنا.

في البحر المتوسط، تتطلب عمليات تهريب البشر والاتجار بهم من ليبيا كل جهودنا. وتعمل فرنسا بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على حماية المهاجرين وتعزيز التعاون بين الدول لمكافحة شبكات الاتجار بالبشر. وتدعم فرنسا عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة فيما يتعلق بالهجرة في ليبيا. ويساهم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بأكثر من 1.5 بليون يورو في ميزانية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

في إطار خطة الجوار والتنمية والتعاون الدولي، وضع الاتحاد الأوروبي مشاريع لمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر في شمال أفريقيا بقيمة إجمالية تبلغ 46 مليون يورو وسيستمر هذا الالتزام. وبالمثل، يسمح مشروع لدعم إدارة الحدود والهجرة في ليبيا، يجري تنفيذه مع إيطاليا منذ عام 2017، بتعزيز القدرة التشغيلية للسلطات الليبية المعنية.

وتظل عملية إيريني التابعة للاتحاد الأوروبي الجهة الفاعلة الوحيدة التي تحاول إنفاذ حظر توريد الأسلحة قبالة السواحل الليبية من خلال إجراء عمليات تفتيش للسفن، وبالتالي المساعدة في تعزيز الاستقرار في ليبيا. وتسمح أيضا بجمع وتبادل المعلومات عن الاتجار بالمهاجرين من خلال الطلعات الجوية التي تقوم بها.

أخيرا، تلتزم فرنسا باستئناف العملية السياسية حتى تتمكن ليبيا من استعادة وحدتها وسيادتها واستقرارها بعيدًا عن النفوذ الأجنبي. إن غياب حكومة موحدة ومؤسسات مستقرة يسمح بازدهار شبكات الاتجار والتهريب. ويجب أن نعمل على تأسيسها.

ما فتئ البعض يتصرف وفقًا للقانون الدولي لإيجاد الحلول، بينما يشارك آخرون في نزاعات مسلحة ويزعزعون الأمن ويرتكبون انتهاكات حقوق الإنسان بحيث تشكل السبب الرئيسي لنزوح السكان في جميع أنحاء العالم. وينبغي أن نتذكر أن الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا أدت إلى إحدى أكبر أزمات نزوح السكان منذ الحرب العالمية الثانية. ونزح قسرا أكثر من 11 مليون شخص وأُجبر 6,5 ملايين شخص على الهروب من أوكرانيا.

السيد إكرسلي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر ممثلي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة على بيانيهما هذا الزوال.

أود أن أدلي بثلاث نقاط اليوم.

أولا، تلتزم المملكة المتحدة بالعمل مع الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة لمعالجة دوافع الهجرة غير النظامية عبر أفريقيا وطريق البحر الأبيض المتوسط ولمكافحة الاتجار وتهريب الأشخاص. ولتحقيق هذه الغاية، تدعم المملكة المتحدة عمل المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا، بما في ذلك تمويل مساعدة المهاجرين المستضعفين على العودة وإعادة الاندماج. وتتكب المملكة المتحدة أيضًا على بناء القدرات من خلال العمل المشترك بين الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة في المملكة المتحدة وأجهزة إنفاذ القانون الليبية لملاحقة قادة العصابات الإجرامية المنظمة.

ثانيا، نعرب عن امتناننا للأمين العام على تقريره المتعلق بتنفيذ القرار 2698 (2023) (S/2024/642). ويثير وصفه لحالة حقوق الإنسان المتعلقة بالمهاجرين بالغ القلق، بما في ذلك التقارير عن التعذيب أثناء الاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة. وما أورده عن المقابر الجماعية للمهاجرين في الشويرف وفي مناطق أخرى خطير جدا. ويجب معاملة جميع المهاجرين واللاجئين بإنسانية وكرامة ويجب احترام حقوقهم احتراما كاملا.

ثالثاً، ننوه بالدور الذي تضطلع به السلطات الليبية في استضافة أعداد كبيرة من المهاجرين واللاجئين، بما في ذلك من السودان. وقد قدمت المملكة المتحدة الدعم، بما في ذلك مساعدات بقيمة مليونَي جنيه إسترليني لدعم ما يصل إلى 000 150 لاجئ سوداني في ليبيا هربوا من العنف في دارفور. وفي إطار تلك الجهود، نحث السلطات الليبية على العمل مع الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى في المجال الإنساني لتحسين الظروف في مراكز احتجاز المهاجرين وضمان محاسبة المسؤولين عن أي انتهاكات لحقوق الإنسان على النحو الواجب. ونتطلع إلى مواصلة العمل عن كثب مع السلطات الليبية بشأن تلك المسائل.

في الختام، فإن المملكة المتحدة ملتزمة بمكافحة الاتجار وتهريب الأشخاص ودعم المهاجرين المستضعفين. وسيدعم الحل السياسي في ليبيا الجهود المبذولة لمعالجة دوافع الهجرة غير النظامية وسيوفر السلام والاستقرار لليبيين. ونظل ملتزمين بدعم عملية سياسية يقودها الليبيون ويملكون زمامها تحت رعاية الأمم المتحدة. ونتطلع إلى العمل

مع جميع أعضاء المجلس بينما نتفاوض على ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الشهر المقبل.

السيد إيريا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد دانابالا، مدير مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في نيويورك، والسيد ليليرت، مدير مكتب المنظمة الدولية للهجرة لدى الأمم المتحدة، على إحاطتيهما الثاقبتين.

في البداية، تعرب اليابان عن تأييدها للدول الأخرى في الإشادة بالدول الأعضاء التي تخصص الأصول والموارد لمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر من ليبيا. كما نعرب عن خالص تقديرنا للمشاركين في الصياغة، وهما فرنسا ومالطة.

ترحب اليابان بمساهمات عملية إيريني البحرية للاتحاد الأوروبي في الحفاظ على السلام والاستقرار في ليبيا والمنطقة.

وأود أن أشير بإيجاز إلى ثلاث نقاط اليوم.

أولاً، مع أن الأمين العام أفاد بأن العدد الإجمالي للوافدين إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط من شمال أفريقيا قد انخفض، لا تزال اليابان تشعر بالجزع من أعداد الوفيات والمفقودين الكبيرة الناجمة عن الرحلة البحرية المحفوفة بالمخاطر التي يقوم بها المهاجرون الباحثون عن حياة أفضل. ولا يمكننا أن نتغاضى عن هذه المآسي. كما يساور اليابان القلق إزاء التقارير التي تتحدث عن انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات المُرتكبة ضد المهاجرين في ليبيا. وتدعو اليابان إلى أن تبذل المنظمات الدولية والإقليمية والدول الأعضاء المعنية مزيدا من الجهود لمنع وقوع هذه الكوارث ومكافحة الاتجار بالبشر وتهريبهم ومساعدة ليبيا على بناء قدراتها وفقاً لأحكام القانون الدولي ذات الصلة والمنطبقة.

ثانيا، تشدد اليابان على أهمية اتباع نهج شامل في جميع مراحل الهجرة في بلدان المنشأ والعبور والمقصد. ينبغي أيضًا معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية، بما في ذلك الآثار السلبية لتغير المناخ والأوضاع الاقتصادية.

ثالثاً، تؤكد اليابان مجددا دعمها الكامل لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في تيسير عملية سياسية يقودها الليبيون ويملكون زمامها. إن إجراء الانتخابات الوطنية التي طال انتظارها هو السبيل الوحيد لاستعادة شرعية المؤسسات الوطنية وتحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا، مما سيمكن من معالجة المشكلات التي تواجهها ليبيا على نحو أفضل، بما في ذلك ما يتعلق بالهجرة.

وأود أن أختتم بالتشديد على دعم اليابان الثابت للأمن البشري وكرامة الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة، بما في ذلك الذين يخوضون الرحلة المؤلمة في ليبيا وعبرها. وتقف اليابان على أهبة الاستعداد للتعاون مع ليبيا والشركاء الدوليين الآخرين للتخفيف من حدة الوضع المزري الذي يعاني منه هؤلاء المهاجرون.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل سلوفينيا.

أشكر المدير دانابالا والمدير ليليرت على الإحاطتين اللتين قدماها اليوم حول هذه المسألة الهامة. ونقدّر عمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة تقديرا كبيرا.

كما سبق أن ذكر زملاؤنا في الاتحاد الأوروبي والمشاركان في صياغة القرار 2240 (2015)، فرنسا ومالطة، لا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما باتباع نهج شامل للهجرة بما يتماشى مع القانون الدولي وبالتنسيق الوثيق مع المجتمع الدولي. ونعلم أن أحد العناصر الحاسمة في ذلك هو مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، بما في ذلك في البحر الأبيض المتوسط. وتواصل شبكات الاتجار بالبشر استغلال الأشخاص الذين يعيشون في أشد الأوضاع هشاشة. ولذلك، فإن جهودنا الجماعية مطلوبة لمكافحة هذا التحدي بفعالية، بسبل منها تعطيل الشبكات الإجرامية الواسعة النطاق.

وندرك بوضوح أن قرار عدم تجديد القرار 2240 (2015) لن يؤثر على عمل عملية إيريني التابعة للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط، كما أنه لن يؤثر على قدرة الاتحاد الأوروبي على

التصدي لتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر بالتعاون مع شركائنا. وتتمثل المهمة الأساسية لعملية إيريني في دعم تنفيذ حظر توريد الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على ليبيا. وجدد المجلس الإذن بهذا العمل في شهر أيار/مايو. وستستمر على قدم وساق المهمة الثانوية لعملية إيريني، وهي دعم الكشف عن شبكات تهريب البشر والاتجار بهم في البحر الأبيض المتوسط ورصدها، وعمل الاتحاد الأوروبي في مسائل الهجرة بشكل أعم.

ولا تزال سلوفينيا ملتزمة بدعم عملية سياسية شاملة يقودها الليبيون ويملكون زمامها. ونعتقد أن إجراء الانتخابات وتوحيد مؤسسات الدولة الليبية هو أفضل سبيل لمعالجة المشاكل العديدة التي تواجه البلد معالجة شاملة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالهجرة. وندرك أن انعدام الأمن والنزاع في البلدان المجاورة لليبيا قد أدى إلى تفاقم الوضع الهش أصلاً. فقد أُجبر ملايين السودانيين على الفرار في الأشهر الأخيرة. ويلتمس الكثير منهم اللجوء في ليبيا. وتوجد حاجة إلى زيادة الدعم وإمكانية الوصول والتنسيق لتلبية احتياجاتهم الإنسانية وفي مجال الحماية.

في الختام، أؤكد مجددا التزام سلوفينيا والاتحاد الأوروبي بمكافحة الاتجار بالبشر وتهريبهم وباتباع نهج شامل للهجرة. ونعتقد أن التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة والمنظمات الإقليمية وجميع البلدان المتضررة أمر أساسي عندما يتعلق الأمر بكل جانب من جوانب الهجرة. ويبدأ بمعالجة الأسباب الجذرية، انطلاقا من عدم الاستقرار السياسي والفقر ومرورا بانعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ ووصولا إلى التركيز على نهج قائم على حقوق الإنسان وتعزيز الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. حياة الأشخاص المتنقلين أهم بكثير من تسجيل النقاط السياسية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

طلب ممثلة الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة زابولوتسكايا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): جاء في بيان خلال هذه الجلسة أن الاتحاد الروسي يضلل فيما يتعلق بالقرار 2240 (2015) والولاية التي كانت قائمة تمشيا معه، والتي انتهت في نهاية المطاف باتخاذ قرار بعدم تمديدها. وفي هذا الصدد، نود أن نقدم بعض التوضيحات.

لقد منح القرار 2240 (2015) تفويضًا لعملية الاتحاد الأوروبي دون غيرها. لسنا من قال ذلك في بياناتنا بل الدول الأوروبية نفسها خلال الجلسة التي اعتمد فيها القرار 2240 (2015). أود ببساطة أن أقدم بعض الأمثلة.

أدلى بالبيان الأول ممثل المملكة المتحدة:

(تكلم بالإنكليزية)

”تتمتع جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تساهم في العملية الآن بسلطة اعتراضهم وقواربهم في أعالي البحار [...] وسيتم نقل أي مهاجرين تتم مصادفتهم أثناء العملية إلى أوروبا في إطار الإجراءات المعمول بها.“ (S/PV.7531، ص 3)

(تكلم بالروسية)

لذلك، كان هذا هو فهم المملكة المتحدة عند اتخاذ القرار. وأذكر أن البيان الذي أشرت إليه للتو يقول إن المهاجرين سيتم نقلهم إلى أوروبا، وأنا متأكد من أنه لم يتم نقلهم.

أما البيان الثاني فقد أدلى به ممثل فرنسا:

(تكلم بالإنكليزية)

”ويهدف القرار إلى توفير الضمانات القانونية اللازمة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لتمكينها من تحقيق النجاح في العمليات المنصوص عليها في إطار المرحلة A-2 من عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في جنوب وسط البحر الأبيض المتوسط – عملية صوفيا – التي ما زالت تنفذ منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. وينص القرار على إجراءات التفتيش، وتوقيف وتفتيش السفن والزوارق المستخدمة في الاتجار بالمهاجرين في أعالي البحار عند الاقتضاء.“ (المرجع نفسه، ص 8)

(تكلم بالروسية)

من ذلك يمكننا أن نرى أن التفويض مُنح لعملية الاتحاد الأوروبي. وانتهى هذا التفويض الآن. ولذلك، ابتداءً من اليوم، إذا كانت هناك أي عمليات تتم تتعلق بالمهاجرين، فيجب أن تتماشى تمامًا مع القانون الدولي البحري والمعايير الأخرى المعمول بها. ليس هناك تفويضات أخرى من شأنها أن تسمح، على سبيل المثال، بإيقاف أي سفن في أعالي البحار. وهناك أيضا بعض المسائل الأخرى ذات الصلة، لكن هذه نقطة مهمة للغاية، وأردنا التأكد من إدراجها في محضر هذه الجلسة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هذه هي الجلسة الأخيرة للمجلس تحت رئاسة سلوفينيا، أود أن أشكر أعضاء الأمم المتحدة الذين عهدوا إلينا بدور في مجلس الأمن، الأمر الذي أتاح لنا رئاسة هذا الجهاز خلال شهر أيلول/سبتمبر الحافل. لقد كان شرفاً لي. وأود أن أشكر زملائي حول هذه الطاولة على تفهمهم وتعاونهم البناء، خاصة خلال الأسبوع الرفيع المستوى، الذي كان على الأرجح من أكثر الأسابيع اكتظاظا بالعمل. أقدّر زمالتهم ودعمهم. كما أود أن أشكر شعبة شؤون مجلس الأمن على دعمها. والشكر الجزيل أيضاً للمترجمين الفوريين وموظفي الدعم. لقد مكّنتنا مهنيتهم والتزامهم تجاه الأمم المتحدة ومرونتهم من إنجاز عملنا بنجاح. وبالطبع، أتوجه بجزيل الشكر أيضاً إلى فريقي السلوفيني.

وبهذا، أود أن أتمنى التوفيق لسويسرا في الشهر القادم.

رُفعت الجلسة الساعة 16/15.